

دور المواطن في صنع السياسات العامة الأمنية: المصالحة الوطنية في الجزائر نموذجا

The role of citizen in security public policy making: the Algerian national reconciliation as a model

الدكتور: كيم سمير⁽¹⁾

أستاذة محاضر أ - قسم العلوم السياسية

جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)

البريد الإلكتروني: s.kime@univ-tebessa.dz

تاريخ الإرسال: 2019/07/16 - تاريخ القبول: 2019/10/18 - تاريخ النشر: 2019/10/29

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد مكانة المواطن في صنع السياسات العامة الأمنية من خلال تحليل ودراسة التجربة الجزائرية في إرساء سياسة المصالحة الوطنية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الحفاظ على مكاسب المصالحة الوطنية يتطلب إيجاد آليات تشاركية تساهم في تعزيز دور المواطن في صنع السياسات العامة الأمنية. الكلمات المفتاحية: المواطن، السياسة العامة الأمنية، المصالحة الوطنية.

Abstract :

This research paper aims to determine the importance of citizen in security public policy by study and analyze the Algerian experience in the establishing the national reconciliation policy .

This study result that to maintain the gains of the national reconciliation need participatory tools contribute and strengthening the role of citizen in security public policy making.

Keywords: Citizen, Security public policy, National reconciliation.

(1) المؤلف المرسل: الدكتور: كيم سمير، s.kime@univ-tebessa.dz

مقدمة

تعد السياسات العامة الأمنية أحد أهم السياسات القطاعية التي تحظى باهتمام متزايد من طرف الباحثين على المستوى الأكاديمي وصانعي القرار في الدول على المستوى العملي، حيث أن التحديات المتزايدة وتنامي التهديدات الأمنية فرض إصلاح المنظومة الأمنية، وذلك بإعتماد آليات تشاركية تسمح بمساهمة المواطن كأحد الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة الأمنية.

بناء على ماتقدم فقد عملت الجزائر من خلال تجربتها في إعداد سياساتها العامة الأمنية بدءا من سياسة الوثام المدني وصولا إلى سياسة المصالحة الوطنية على تمكين المواطن من المساهمة في هذه السياسات عن طريق الإستفتاءات الشعبية، وقد أثبتت هذه التجارب الدور المحوري الذي أسهم به المواطن الجزائري في تحقيق وإنجاح هذه السياسات.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحديد مكانة المواطن الجزائري ودوره في إنجاح نموذج المصالحة الوطنية، عبر إبراز دور المواطن في صنع السياسات العامة الأمنية، وتحليل أبرز التحديات المرتبطة بسياسة المصالحة الوطنية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ماتقدم سيتم مناقشة الإشكالية التالية: كيف ساهم المواطن الجزائري في إنجاح وتفعيل السياسة العامة الأمنية على ضوء نموذج المصالحة الوطنية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية سيتم تفكيكها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كمايلي:

1- كيف عالجت الدراسات النظرية مكانة المواطن في صنع السياسة العامة الأمنية؟

2- كيف ساهم المواطن الجزائري في الحفاظ على مكتسبات المصالحة الوطنية؟

الفرضيات:

- كلما كان النظام السياسي أكثر ديمقراطية كلما زاد مجال مساهمة المواطن في صنع السياسة العامة الأمنية .

- يرتبط نجاح نموذج المصالحة الوطنية في الجزائر بضرورة إشراك المواطن في صنع السياسة العامة الأمنية.

لمعالجة الإشكالية ووضع الفرضيات في مستوى التحليل سيتم الإعتماد على ثلاث

محاور رئيسية، المحور الأول حول مكانة المواطن في صنع السياسات العامة الأمنية مقارنة

نظرية، أما المحور الثاني سوف يركز على مظاهر مشاركة المواطن الجزائري في المصالحة الوطنية في الجزائر وفي المحور الثالث سوف يتم تحليل تحديات إشراك المواطن في المصالحة الوطنية الجزائرية.

أولاً: مكانة المواطن في صنع السياسات العامة الأمنية مقارنة نظرية

تعد السياسة العامة الأمنية بمثابة أهم الآليات التي تحدد مدى كفاءة وفعالية أي نظام سياسي، وذلك باعتبارها تعكس الصورة الحقيقية لعلاقة النظام السياسي بالمواطنين، ويتم ذلك من كون هذه العملية يجب أن تبني على أساس تشاركي بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، ويعد المواطن أبرز الفواعل غير الرسمية التي تسهم بشكل فعالية في صنع ورسم السياسات العامة الأمنية، على ضوء ذلك سيتم من خلال هذا المحور التأسيس المفاهيمي والنظري لمكانة المواطن في صنع السياسة العامة الأمنية.

1. التأسيس المفاهيمي لعملية صنع السياسة العامة الأمنية:

- مفهوم السياسة العامة الأمنية: Security public policy

تعد السياسة العامة الأمنية: "أسلوباً محدداً من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جمعياً أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع لمعالجة مشكلة أمنية معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه."¹

على ضوء التعريف السابق يتضح أن السياسة العامة الأمنية هي حزمة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف معينة تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك.

وتعرف السياسة العامة الأمنية على أنها: "مرجعية جماعية مشتركة ومتفق عليها يستند إليها صناع القرار لمعالجة والاستجابة للمعلومات والأحداث المتعلقة بالتهديدات والمخاطر، والتي تجسد التحديات والفرص للأمن الوطني للدولة، بشكل يساهم في تحديد أفضل للأولويات والأهداف الأمنية."²

يتضح من خلال هذا التعريف أن السياسة العامة الأمنية هي عبارة عن الإطار المرجعي الذي يستند إليه صانعو القرار في مجال السياسة الأمنية.

كما أن السياسة العامة الأمنية: "هي تلك البرامج والخطط المسطرة والمتبعة من قبل السلطات السياسية والأمنية، بتفعيلها لتوفر أكبر قدر من الحماية الداخلية والخارجية للأمن الوطني والقومي بكل أبعاده ومستوياته، ومقوماته وذلك بهدف المحافظة على النظام العام وكذا استقرار وأمن الدولة، وبالتالي الحفاظ على إستمرارية وفاعلية النظام."³

في تعريف آخر للسياسة العامة الأمنية فهي: "مجموعة من الترتيبات الإستثنائية التي يعتمدها القائمون على رسم السياسة العامة، الغاية منها تأمين الكيان (المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة بها، ويتم التعامل مع السياسة العامة الأمنية بسلاسة أكثر بإعتبارها تدخل في حيز القضايا الطارئة في السياسة العامة."⁴

يتضح من خلال هذا التعريف أن السياسة العامة الأمنية هي سياسة عبر قطاعية وتتداخل مع باقي السياسات العامة القطاعية الأخرى.

وقد عرف الباحث فرانسوا ديو François Dieu السياسة العامة الأمنية بأنها: "مجموعة متسقة من القرارات الأمنية والإجراءات المتخذة من قبل الهيئات العامة الشرعية، تهدف على وجه التحديد لتحقيق إستجابة فعالة لمختلف أشكال إنعدام الأمن الناجم عن ظاهرة الإجرام، من خلال تعبئة الأجهزة الأمنية للسيطرة الإجتماعية، وإذا لزم الأمر الشركاء من القطاعين العام والخاص."⁵

يتضح من خلال هذا التعريف أن السياسة العامة الأمنية تتم وفق مقاربة تشاركية بين الدولة التي تحتكر السلطة الشرعية الإكراهية وبين فواعل غير رسمية وأبرزها القطاع الخاص.

كما يرى الباحث رياض بوريش بأنك "هناك سياسات عامة أمنية عندما تحاول سلطة عامة محلية أو وطنية أو إقليمية من خلال برنامج عمل منسق تعديل البيئة الأمنية لمختلف الفواعل ضمن إطار ضبط المنطق القطاعي."⁶

يتضح من خلال هذا التعريف بأن السياسات العامة الأمنية هي نتاج عمل تشاركي بين مختلف الفواعل، وقد ركز على النطاق الجغرافي لعملية صنع السياسات العامة الأمنية التي قد تكون محلية أو وطنية أو إقليمية.

على ضوء ماتقدم يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي التالي الذي يعتبر بأن السياسة العامة الأمنية هي ذلك الإطار المرجعي الذي يعتمده صانعو القرار في إعداد ورسم السياسة الأمنية للدولة على ضوء التهديدات الأمنية الموجودة، وتحديد آليات مواجهة هذه التهديدات بما يضمن تحقيق الأمن المجتمعي العام.

- مفهوم المصالحة الوطنية: National Reconciliation

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها: "عملية للتوافق الوطني على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطراف المجتمع كاف، بما يضمن الإنتقال الصحيح للديمقراطية، من خلال آليات محددة ووفق مجموعة من الإجراءات."⁷

ويختلف مفهوم المصالحة الوطنية حسب السياق الذي يندرج فيه، ففي الأدبيات المهمة بمسائل النزاع والسلام في العالم، تعرف المصالحة على أنها: "سيرورة من الوفاق وطمأننة الرأي العام في أمة أو بلد ما، بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخها الحديث، وبيئته مسعى المصالحة في مظهر مزدو، يتمثل في السماح للضحايا بالتعبير الصريح، وحث الفاعلين الآخرين على الإعتراف بأفعالهم، بهدف تحقيق الشعور بالإنتماء إلى كيان واحد، وبالقبول تاليا بمنطق العيش المشترك، وفي الحصيصة تجنب تكرار المأساة الوطنية".⁸

وقد أشار دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في كتاب المصالحة الوطنية في أعقاب الصراع العنيف دليل موجز، إلى أن المصالحة في أبسط صورها تعني: " إيجاد سبيل للعيش جنبا إلى جنب مع الأعداء السابقين - ليس بالضرورة محبتهم أو العفو عنهم، أو نسيان الماضي، وإنما التعايش معهم، وتحقيق الدرجة اللازمة من التعاون لتقاسم مجتمعنا معهم، كي نتمتع معا بحياة أفضل من حياتنا منفصلين".⁹

ويرى الباحث جوهان غالتونغ Johan Galtung بأن المصالحة الوطنية هي: " عملية إزالة الصدمات بين الضحايا والجناة بعد العنف، عبر إيجاد آليات لتحسين العلاقة السيئة بين الطرفين وتؤسس هذه العملية لإقامة علاقات بين العدالة والسلام".¹⁰

أما في الإستخدامات الشائعة في علم السياسة فيكتسي مفهوم المصالحة أبعادا تحليلية عميقة، ويتأسس هذا المفهوم وفق أربعة شروط: الحقيقة: وتعني التعبير المفتوح عن الماضي، عبر تشكيل جنان وطنية للحقيقة. العدالة: من أجل إعادة إعتبار وإصلاح وتعويض للمتضررين ومساواة ووقف للضغوط والممارسات التعسفية. الرحمة: وتعني العفو اللازم لبناء شبكة علاقات جديدة. السلام: ويعني الأمن لجميع الأطراف، والتوجه صوب المستقبل المشترك والحياة الكريمة.¹¹

على ضوء ماتقدم يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي التالي للمصالحة الوطنية باعتبار أنها عملية توافقية بين مختلف أطراف المجتمع نتيجة أزمة أو مأساة وطنية تؤسس لمسار جديد قوامه السلام ونسيان الماضي وإعادة تجديد البناء المؤسساتي للدولة واستعادة حالة السلام.

2. علاقة المواطن بعملية صنع السياسات العامة الأمنية:

تعتمد علاقة المواطن بعملية صنع السياسات العامة الأمنية على مجموعة من العناصر كمايلي:

- إن تماسك الجبهة الداخلية وإيمان أفراد المجتمع وإعلانهم لفكرة الإنتماء إلى وطن واحد بغض النظر عن القبلية والطائفية ومواجهة التحديات التي قد تملئها الإنتماءات

العشائرية ونبذها سيؤدي حتما إلى دعم الوحدة الوطنية وتحقيق قوّه وتماسك النسيج المجتمعي في مواجهة أية تهديدات داخلية أو خارجية للأمن القومي.

- يعتبر المواطنون العنصر الرئيسي للجيش الهادفة إلى تحقيق الردع العسكري، ومن ثم الأمن الوطني في بعده العسكري، وذلك من خلال مشاركة أفراد المجتمع في الجيش وانتظامهم في صفوفها دفاعا عن أرض الوطن وسيادته ومكتسباته إعتقاد على شعورهم بالانتماء إلى وطنهم وغيرتهم عليه.¹²

كما أن العلاقة بين المواطنة والسياسة الأمنية ترتبط ببناء الذات الأمنية لدى الأفراد، حيث تشير العملية إلى سعي الحكومات في الدولة الحديثة إلى خلق ثقافة أمنية في إطار التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة والمتجددة، وبالتالي تصبح السياسة الثقافية أداة لخلق الرأي وتوحيد المواقف إزاء هذه القضايا، وترسيخ مجموعة من الأفكار والتوجيهات والقناعات والقيم في المواطنين من أجل الارتقاء بالأحاسيس الأمنية للمواطنين من المخاطر الأمنية المختلفة.¹³

إضافة إلى ماتقدم فإن المواطن يلعب دورا فعالا في المشاركة في صنع السياسات العامة الأمنية بالموازاة مع بقية الفواعل غير الرسمية، وفي هذا السياق يرى الباحث رياض بوريش بأن رسم وتنفيذ السياسات العامة الأمنية يتوقف على دور مختلف الفاعلين، كما أن إصلاح السياسات العامة الأمنية، يتطلب إشراك مختلف الفواعل من الوزراء، أجهزة الأمن، فواعل سياسيين، برلمانيين، مجتمع مدني، مؤسسات وطنية.¹⁴

ثانيا: إسهامات المواطن الجزائري في صنع سياسة المصالحة الوطنية:

إن تحليل مشاركة المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية من خلال نموذج المصالحة الوطنية، يتطلب الإلمام بمظاهر مشاركة المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية بشكل عام. ومن ثم تحليل مسألة إشراك المواطن الجزائري وفعالية المصالحة الوطنية.

1. مظاهر مشاركة المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية:

إفتك المواطن الجزائري تأشيرهُ المشاركة و المساهمة بشكل مباشر في صنع السياسة العامة الأمنية عن طريق الاستفتاء أو التصويت الشعبي في موضوع معين قد يتعلق بمشروع قانون، ولدى عرض الموضوع على الشعب فإن حقه ينحصر في الموافقة أو الرفض دون أن يكون له الحق في إجراء أي تعديل عليه، ولقد شهدت الجزائر إستفتاءات شعبية حول قضايا رئيسية تتعلق بمصير المجتمع ككل و من أمثلة ذلك نجد:

- الإستفتاء حول قانون الوثام الوطني 1999 :

طرح الرئيس بوتفليقة خلال عهده الأولى قانون الوثام المدني انطلاقا من كونه الأقدر على معالجة سياسة الاستئصال، و الأزمة الأمنية التي تخبطت فيها البلاد لمدة عشرية كاملة، و بالرغم من حصول القانون على موافقة البرلمان بغرفتيه إلى أن الرئيس طرحه للاستفتاء الشعبي على اعتبار أن الشعب هو المستفيد الأول و الأكبر منه، و هو الذي يراقب تنفيذه و يدافع عنه هذا من جهة، و حتى يكسب مسعاه الشرعية الكاملة من جهة أخرى.

- الاستفتاء الشعبي حول السلم و المصالحة الوطنية (2005) :

استكمالا لمساعي الرئيس بوتفليقة و الرامية لاستتباب الأمن داخل البلاد و تحقيق التنمية الشاملة لها الأمر الذي لن يحدث إلا بالمعالجة الجذرية و النهائية للأزمة الوطنية، حيث قام هذا الأخير خلال عهده الثانية بتقديم هذا المشروع للاستفتاء الشعبي يوم 29 سبتمبر 2005.¹⁵

يتضح مما تقدم أن مساهمة المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية إقتصر على مسألة الإستفتاء فقط ، و هي آية غير كافية لتجسيد المشاركة الفعلية للمواطن الجزائري في إرساء سياسة المصالحة الأمنية، لأن هذه السياسة ترتبط بالمواطن بشكل كبير، و للتدليل على ذلك سيتم إستعراض أبرز أبعاد سياسة المصالحة الوطنية و مكانة المواطن في التجسيد العملي لهذه السياسة.

2. إشراف المواطن الجزائري و فعالية المصالحة الوطنية :

يرتبط نجاح أي سياسة عامة أمنية مدى إشراكها لمختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية في صنعها، و في هذا السياق فقد كان لسياسة المصالحة الوطنية في الجزائر مجموعة من الأبعاد و المظاهر العملية التي تم تجسيدها في المستوى الواقعي، في مقابل ذلك نجد مجموعة من التناقضات المرتبطة بتطبيق سياسة المصالحة الوطنية.

- البعد الأمني و السياسي لسياسة المصالحة الوطنية في الجزائر :

لقد سعت المصالحة الوطنية في الجزائر إلى وقف الإقتتال و إنهاء الحرب بين الجزائريين، و نزع فتيل الفتنة بين الأطراف المتصارعة، و تأتي مبادئ السلم و المصالحة الوطنية التي دعا إليها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة كتتويج لسلسلة من المحاولات التي قام بها النظام السياسي الجزائري لإحتواء الحرب الأهلية التي أعقبت إلغاء المسار الإنتخابي، و قد ساهمت سياسة الوثام المدني في إستتباب الأمن و لو جزئيا و نزول أعضاء

الجماعات الإسلامية المسلحة، كما مكن الوثام المدني من حقن دماء الجزائريين واستعادة أمنهم الشامل، ومن أجل إستكمال هذا المسار فقد ساهم تكريس سياسة المصالحة الوطنية في تزكية مختلف الإجراءات الرامية إلى إستتباب السلم.¹⁶

بالرغم ما حققته المصالحة الوطنية من الأمن والإستقرار في الجزائر، فإن ما ميز تسيير سياسة المصالحة الوطنية هو التراخي واللامبالاه بأهمية المصالحة الوطنية في الواقع، فعنوانها وصداءها الإعلامي الكبيران لا يعكسان حجمها الواقعي، فالذين سلموا أنفسهم يعيشون أوضاعا مزرية، وقد إصطدم كثيرون في الواقع بعدم تطبيق بنود المصالحة الوطنية التي تنص على تبييض السجل القضائي للمنخرطين ضمن المصالحة الوطنية، ويتعرض هؤلاء إلى الإعتقال في الحواجز الأمنية لأنهم مازالوا في سجل المبحوث عنهم.¹⁷

كما تتناقض قوانين العفو حسب عائلات المفقودين التي ترى بأن الرئيس السابق بوتفليقة قد إستغل الصلاحيات المطلقة المخولة له دستوريا من أجل تمرير وحسب وجهة نظره فقط الحلول الرامية لأجل بلوغ المصالحة الوطنية، حيث قام بالترويج لمشروع الميثاق والمراسيم التطبيقية له من خلال حملة دعائية واسعة تميزت بالغياب الكلي لأي نقاش أو حوار حول مشروع القانون أو المراسيم المرتبطة به، وبموجب هذه المراسيم تكون الدولة قد محت كل أثر لإمكانية الكشف عن هوية المسؤولين عن منتهكي حقوق الإنسان، وكذا فإن إنكار الحقيقة وفرض قواعد النسيان على كل الشعب أمر غير مقبول، وبذلك فإن تحقيق الإستقرار مرهون بالكشف عن هذه التجاوزات، وذلك لن يكون إلا من خلال تنصيب لجنة مستقلة للكشف عن الحقيقة تصبح لها كل الصلاحيات.¹⁸

- البعد الإقتصادي والإجتماعي للمصالحة الوطنية في الجزائر:

تتضمن ثقافة المصالحة الوطنية بعدا إقتصاديا يعمل على توحيد النظرة إلى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وعدم التفريق بين القطاع العام والخاص، وإعادة دفع الإقتصاد وتنشيط الإستثمار، كما أن البعد الإقتصادي في ثقافة المصالحة الوطنية هو الإقتناع بضرورة الإنفتاح على المحيط الخارجي، وفتح مجال المبادرة الخاصة والترحيب بكل شريك يضيف قيمة إيجابية للمنظومة الإقتصادية، وهو ما يحقق نتائج ذات بعد إجتماعي وأهمها تحقق قيم العدالة والتوزيع العادل للثروة ومحاربة الفساد والفقير والإبتعاد عن الحسابات الزبانية والجهوية.¹⁹

بالرغم مما حققته المصالحة الوطنية من نتائج معتبرة على المستوى الأمني والسياسي انعكست بدورها على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، غير أنها تبقى ناقصة بالنظر

للإمكانيات الكبيرة الممنوحة لذلك، فلاتزال مستويات التنمية الإقتصادية محدودة، حيث أن الإمكانيات الممنوحة لإتجاز المشاريع كبيرة، غير أن سوء التسيير حال دون التجسيد الكلي لهذه المشاريع الإقتصادية، كما أن المشاريع السكنية تعرضت إلى نهب للأموال، وزيغ في الإنجاز والتلاعب في منح الصفقات.

أما على المستوى الإجتماعي فعلى الرغم من تحقيق الأمن والسلم ورصد مبالغ ضخمة لأجل التنمية لكنه تم التعامل بشكل غير جدي وغير عقلائي مع مجال الأمن الإجتماعي، وهو الأساس الذي صار يشكل المصدر الأساسي لعدم الإستقرار الأمني. فقد صار العنف هو الوسيلة الأمل للتعبير عن المطالب الإجتماعية. وتجلى ذلك من خلال الإحتجاجات المتكررة التي تتضمن أساسا مطالب عصرية مرتبطة بعلاقة المواطن بمؤسسات الدولة المختلفة (بلديات ولايات، أجهزة أمنية). إضافة لذلك عدم وجود أي مؤسسات وسيطة ذات أهمية يستطيع المواطن عليها للتعبير عن مطالبه والتكفل بها.²⁰

ثالثا: تحديات إشراك المواطن الجزائري في المصالحة الوطنية الجزائرية

سيتم في هذا المحور إبراز تحديات إشراك المواطن الجزائري في المصالحة الوطنية على ضوء دراسة مقارنة لبعض تجارب المصالحة الوطنية العربية والإفريقية، وتتمثل في التجربة المغربية، التونسية وتجربة جنوب إفريقيا.

1. تحديات إشراك المواطن في المصالحة الوطنية على ضوء التجربتين الجزائرية والمغربية:

إن مشاركة المواطن في المصالحة الوطنية في التجربة الجزائرية إقتصرت فقط على الإستفتاءين الشعبين الذين شارك فيهما الشعب الجزائري في الإدلاء بصوته لصالح التوافق المدني والمصالحة الوطنية، وعبدا ذلك فقد اعتمدت المصالحة الوطنية في الجزائر على الإجراءات القانونية والتنظيمية لتسيير الملف، وذلك بسبب الإرادة السياسية للخروج من الأزمة في وقت سريع يمكن البلاد من التعافي من آثارها. كما أن ميثاق المصالحة الوطنية في الجزائر لم يتضمن مسألة الإعتراف بين الخصوم بين الضحايا والإرهابيين، فأشراك المجتمع كان فقط من خلال الإستفتاء الشعبي.²¹

كما أن هناك صعوبة في الجزائر في إعطاء الأولوية للأهداف القصيرة والطويلة الأمد لتطبيق المصالحة الوطنية، فما نزال نرى ما يطالب به الضحايا في المجتمع من عدالة وحقوق لم يتم تسويتها لغاية الآن، رغم مرور سنوات عديدة من الشروع في تطبيق قانون المصالحة الوطنية كمطالب عائلات المفقودين، بينما تعطي الجهات السياسية في المقابل الأولوية لبعض الشعارات على حساب العدالة، فالحديث مثلا عن شعار السلام مقابل العدالة،

يعيق بشكل متزايد طرح توصيات عملية وعادلة لسياقات مابعد الصراع بين كل الفئات في المجتمع خاصة تلك المتضررة من حالة الأزمة.²²

على خلاف ذلك فقد اعتمدت المصالحة الوطنية في المغرب من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة على عمل حاول نقل النقاش إلى أبعد المستويات، فقد مكنت جلسات الإستماع إلى الضحايا التي تم بثها من طرف وسائل الإعلام العمومية، ومئات الإفادات المسجلة والمحفوظة في أرشيف الهيئة، واللقاءات الأكاديمية وعشرات الندوات المنظمة من طرف الهيئة أو المنظمات غير الحكومية من مختلف القطاعات الجهوية من توسيع النقاش العام حول نصف قرن من التاريخ.²³

2. تحديات إشراك المواطن في المصالحة الوطنية على ضوء التجربتين الجزائرية والتونسية:

يعتبر الإطار التنظيمي والقانوني للتجربة التونسية ضمن أحسن تجارب لجان الحقيقة لحد الآن من حيث التأطير القانوني، وتعقد بموجب المراسيم القانونية هيئة الحقيقة والكرامة، جلسات إستماع سرية أو علنية لضحايا الانتهاكات ولأي غرض متعلق بأنشطتها، وتضبط إجراءات الإستماع السرية ضمن دليل إجراءات لجنة البحث والتقصي ودليل إجراءات التحكيم والمصالحة. وقد أعدت هيئة الحقيقة والكرامة ضمن إطارها التنظيمي والقانوني جلسات الإستماع بأنواعها بكل جرائد وفق مساطر قانونية وإجراءات عملية ساهمت إلى حد كبير للإستماع لضحايا الانتهاكات في شتى أنواع الضرر الذي لحقهم خلال مدة تحقيق الهيئة.²⁴

على خلاف ذلك فإنه من المثير حقا أن مشروع المصالحة في طبعته الجزائرية، لا يلتفت في الأساس إلى هذه المسألة على أهميتها فالضابط الذي تشير إليه جميع أدبيات المصالحة وتجاربها يقتضي أن لا مصالحة من دون مصارحة وكشف للحقيقة، ففي تجارب المصالحة المعاصرة كلها تقريبا ومن بينها التجربة التونسية تم تأسيس وترسيم لجان للحقيقة والإنصاف والمصالحة، ففي الحالة الجزائرية، لا نعثر على شيء من هذا القبيل، حيث ركزت مؤسسة صنع القرار التي طرحت مشروع المصالحة على سبل الخروج من الأزمة ومسح آثارها في أسرع وقت، ومن هذا الباب تبادت أي محاولة للتعامل مع الماضي، واستنكفت عن تشكيل لجنة لكشف الحقيقة.²⁵

كما إستشاط الناشطون في مجال حماية الحقوق المدنية غضبا بعد أن حاولت الحكومة قطع النقاشات حول ما حدث فعلا خلال العشرية السوداء، وأخفقت في وضع آليات للتحقيق كذلك القائمة في دول أخرى، واتخذت قرارات في إطار إستفتاء شعبي، إلا أنها لم تعرض

لمناقشة مفتوحة في البرلمان، ولم تتضمن جهود بوتفليقة للسلام والمصالحة أي آليات للتوصل للحقيقة.²⁶

3. تحديات إشراك المواطن في المصالحة الوطنية على ضوء التجربتين الجزائرية والجنوب إفريقية:

لقد اعتمدت تجارب لجان الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا على جلسات الإستماع بأنواعها وفق مرجعيتها القانونية والتنظيمية والتوجيهية، جسدت مرحلة مهمة من تاريخ الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والتمييز العنصري والإساءة الاجتماعية والتعذيب وغيرها في جنوب إفريقيا، وبهذا لعبت تجربة جلسات الإستماع دورا مهما كان منها إقرار المصالحة الاجتماعية بين الدولة ومؤسسات المجتمع بمكوناته لأجل بناء السلام والإستقرار الاجتماعي. كما كانت تجربة جنوب إفريقيا أكثر شفافية من حيث تنوع المواضيع والفاعلين السياسيين والاجتماعيين، فقد ركزت أكثر على التواصل وقامت بتنظيم جلسات إستماع عمومية أكثر عددا وعمقا وتلقائية.²⁷

على عكس جنوب إفريقيا التي تمكنت فيه لجنة الحقيقة والمصالحة من توليد مساحة عامة يتعايش فيها الضحية والجاني في دولة أعيد تصميمها.. لم تتمكن الجزائر من إحداث مكان الإلتقاء الذي يوحد المجتمع، الذي عانى من ثقل الأزمة من خلال سياسة المصالحة، إذ يعتبر التشريع بأوامر رئاسية تقاديا لفتح النقاش العام عجزا في سياسة المصالحة الوطنية الجزائرية.²⁸

الخاتمة:

لقد تم في هذه الدراسة التطرق لموضوع دور المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية على ضوء نموذج المصالحة الوطنية، حيث تم التطرق إلى التأصيل المفاهيمي للسياسة العامة الأمنية والمصالحة الوطنية والعلاقة بين المواطن والسياسة العامة الأمنية على المستوى النظري، أما على المستوى العملي فقد تم توضيح مظاهر مشاركة المواطن الجزائري في المصالحة الوطنية، وصولا إلى تحديات إشراك المواطن الجزائري في المصالحة الوطنية على ضوء التجارب العربية والإفريقية المقارنة.

على ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ترتبط محدودية مشاركة المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية بطبيعة وتحليلات الثقافة السياسية للنظام الجزائري.
- يعد الإستفتاء الشعبي أداة محدودة لتفعيل مشاركة المواطن في سياسة المصالحة الوطنية.

- يرتبط نجاح المصالحة الوطنية في الجزائر بالتجسيد الفعلي للبعد الإقتصادي والإجتماعي للمصالحة، الذي يعكس مدى محورية المواطن في إرساء سياسة المصالحة الوطنية وهو الأمر الذي لم يتجسد لحد الآن.
- إن عدم تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة في الجزائر أثر بشكل كبير على مسار المصالحة الإجتماعية، حيث لاتزال الكثير من القضايا الخاصة بالمفقودين تكتنفها السرية.
- تعتمد فتح النقاش العام حول المصالحة الوطنية يحد من مشاركة المواطن والرأي العام الجزائري في تعزيز وإرساء سياسة المصالحة الوطنية.

الهوامش :

¹ : صالح زياني ، آمال حجيح ، " السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح " ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد 01 (2011) ، ص 75.

² : Bard B. knudsen , " Developing national security policy / Strategy : a road map " . Journal of security and peace . Vol 30, N03 (2012) , p136.

³ : سفيان عيساوي ، " توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية " ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، المجلد 6 ، العدد 01 (2017) .

⁴ : عادل زقاع ، " المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة " ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 5 (جوان 2011) ، ص 109 .

⁵ : Riadh Bouriche , " élaboration et application des politiques publiques sécurité " , Revue des Sciences juridiques Administratives et Politiques , No 12 (2012) , p67.

⁶ : Riadh Bouriche , " Approches et conceptions des politiques publiques sécuritaires: cas des pays du Maghreb " , Dialogue Méditerranéen , No04 (2013) , p17.

⁷ : محمد عبد الحفيظ الشيخ ، " مسار المصالحة الوطنية والسلم الإجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا " ، مجلة شؤون عربية ، العدد 160 (2014) ، ص 67 .

⁸ : الطاهر سعود ، " المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب " . مجلة سياسات عربية ، العدد 34 (سبتمبر 2018) ، ص 42 .

⁹ : David Bloomfield, Teresa Barnes, Luc Huyse , Reconciliation After Conflict Violent , (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2003), p19.

¹⁰ : Karen Brounéus, Reconciliation: Theory and Practice for Development Cooperation , (Angola: Sida , 2003), p 17.

¹¹ : سعود ، ص 43 .

¹² : محمد حمدي السعيد ، " المواطنة والأمن " ، مركز الإعلام الأمني، شوهدي في 2019/09/07 ، أنظر :

https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/01f60509-b5fb-4b60-aaaa-1aedd579842c_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86.pdf

¹³ : أحمد طيلىب، " البعد الأمنى فى السياسات العامة الثقافية فى ظل عولمة القيم"، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد 19(2013)، ص41.

¹⁴ : Bouriche, *élaboration et application*, p68.

¹⁵ : عبد النور منصورى، " المصالحة الوطنية فى الجزائر من منظور الأمن الإنسانى"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010)، ص160.

¹⁶ : نوال مغزىلى، " المصالحة الوطنية: التجربة الجزائرية الرائد و تساؤلات فى مبادرات بلدان الربيع العربى"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 05 (2017)، ص 406.

¹⁷ : منصورى، ص 184.

¹⁸ : آمال فاضل، " السلم المدنى فى الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 6 (جانفى 2009)، ص217.

¹⁹ : مغزىلى، ص 407.

²⁰ : أحمد كرىوش، " مكانة سياسة المصالحة الوطنية فى حل الأزمة فى الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012)، ص122.

²¹ : يوسف زدام، عنتر بن مرزوق، " تحديات تطبيق النموذج الجزائرى للمصالحة الوطنية فى اليمن وسوريا وليبيا: بحث فى تأثير الفاعل الخارجى"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12 (أكتوبر 2018)، ص 117.

²² : هشام عبد الكرىم، خيرة بن عبد العزيز، " النموذج الجزائرى للمصالحة الوطنية ومقتضيات تكريس مبادئ العدالة الإنتقالية"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية جامعة باتنة 1، المجلد 20، العدد 01 (جوان 2019)، ص287.

²³ : منصورى، ص143.

²⁴ : المصطفى بوجعوب، " جلسات الإستماع العمومية فى ضوء تجارب العدالة الإنتقالية الإفريقية: مدخل لترسيخ قيم التسامح والصفح والمصالحة"، فى كتاب: العدالة الإنتقالية فى إفريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية: دراسة فى تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات (ألمانيا: المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2018)، ص 248.

²⁵ : سعود، ص52.

²⁶ : كرىوش، ص146.

²⁷ : بوجعوب، ص 236.

²⁸ : Khadija Mohsen Finan, "Mémoires et réconciliations", *Revue de Politique étrangère*, N° 2 (Eté 2007), p309.